ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

الانقسام السياســـي الليبي في ضلّ نموذج الديمقراطيـــة التوافقية

أ. أحمد الصـــويعي رمضان الناعـــس *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-صرمان ، جامعة صبراتة.
https://orcid.org/0009-0008-3251-8361
البريد الإلكتروني: ahmed.alnaes@eco.sabu.edu.ly
أ. إســـــــــراء الهادي بلقاسم يحيى *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- صرمان، جامعة صبراتة
https://orcid.org/0009-0005-1816-4999
البريد الإلكتروني: esraa.yahia@eco.sabu.edu.ly
تاريخ الاستلام 4/11 / 2026م تاريخ القبول 19 / 5 / 2026م

Political Division in Libya under the Consensus Democracy Model

Ahmed Al-Suwai'i Ramadan Al-Na'is *
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science – Surman
University of Sabrata
https://orcid.org/0009-0008-3251-8361
Email: الإلكتروني:ahmed.alnaes@eco.sabu.edu.ly
Israa Al-Hadi Belkacem Yahya *
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Surman, University of Sabrata
https://orcid.org/0009-0005-1816-4999
Email: esraa.yahia@eco.sabu.edu.ly

Abstract:
This study assesses the impact of applying the consociational model on addressing the problem of political division in Libya using a scientific approach based on political systems theory and the political elite methodology. Its aim is to reveal the impact of applying the principles of consociational democracy on the state of political division in Libya. The study's significance lies in providing a specialized scientific analysis within the field of political system studies in Libya. This paper argues that, assuming

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

Libyan society is deeply divided—which justifies resorting to the consociational model—the essential condition of a political elite possessing the necessary qualities for the success of this model is absent from the current Libyan political landscape. Furthermore, the UN-adopted consociational power-sharing arrangements since the Skhirat Agreement have deepened the political division rather than resolving it. This is evident in the continuation, exacerbation, and increasing complexity of this division, to the point where it now threatens the very existence of the Libyan state.

Keywords: Consociational democracy, political division, Libya.

الملخّـــــــص:

تُقيّـــم هــذه الدراسة تأثـــير تطبيق النموذج التوافقـــي على معالجة مشكلة الانقسام السياسي في ليبيا باستخدام مقاربة علمية تستند على نظرية النسق السياسي، ومنهج النخبة السياسية، بهدف الكشف عن انعكاس تطبيق أسس الديمقراطية التوافقية على حالة الانقسام السياسي الليبي. تكمن أهمية الدراسة في تقديم دراسة علمية متخصصة في حقل دراسات المتعلقة بالنظام السياسي في ليبيا، وتزعم هذه الورقة أنه وعلى افتراض أن المجتمع الليبي منقسم بشدة، وهو ما يُبرّر اللجوء لنموذج التوافقي، فإن الشرط الأساسي المتمثل في وجود نخّبة سياسية تملك الصفات المطلوبة لنجاح هذا النموذج غير موجودة في المشهد السياسي الليبي الحالي، كما أن ترتيبات تقاسم السلطة التوافقي المعتمدة من الأمم المتحدة منذُ اتفاق الصخيرات عمقت من الانقسام السياسي بدلاً من معالجته، يتجلى ذلك من خلال استمرار وتفاقم وتعقيد هذا الانقسام بصورة أصبحت تُهدد كيان الدولة الليبية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التوافقية، الانقسام السياسي، ليبيا.

المقدمـــــــــة:

شهدت ليبيا عام 2011 زلزالاً سياسياً فيما عرف إعلاميا "بالربيع العربي" أدّى إلى تحولات جذرية في البنّية السياسية والاجتماعيـــة، تأسست السلطة السياسية في تلك المرحلة استنادا على الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الانتقالي، وشهدت البلاد لاحقًا انتخابات عام 2012، ثم انتخابات عام 2014، والتي أفضت واقعيا - كما ذهبت بعض الدراسات - إلى انقسام سياسي حاد انقسمت فيه المؤسسات، وتآكلت فيه شرعية السلطات، ومع ذيوع الفوضى في المشـــهد السياسي، جاء اتفاق الصخيرات المدعوم

دوليًا بإشراف الأمم المتحدة ليضع القاعدة الشرعية لتشكيل السلطة السياسية، كمسعى يهدف لمعالجة مشكلة الانقسام السياسي عبر آليـــة تقاسم السلطة بصورة توافقية مؤسسة على نظرية الديمقراطية التوافقية التي ترتكز على معيار التوافق في الحكم بين النّخب السياسية عوضًا عن مفهوم الاغلبية السياسية في الديمقراطية التقليدية .

مشكلة الدراسة :

من هنا تبرز مشكلة الدراسة والتي تتمحور في الإجابة على التساؤل التالي:

هل يمثل نموذج الديمقراطية التوافقية مدخلا عمليا لمعالجة الانقسام السياسي في ليبيا؟

فرضية الدراسة.

أخفق تطبيق النموذج الديمقراطي التوافقي في تحقيق نتائج إيجابية للحد من حالة الانقسام السياسي في ليبيا، ذلك أن النموذج التوافقي يتطلب ظروف وشروط لنجاحه، وتلك الشروط غير متوفرة في ليبيا، وبالتالي سيؤدي تقاسم السلطة التوافقي بين النخب الليبية إلى إشكاليات وسلبيات تعمق من الانقسام السياسي وتعزز من عدم الاستقرار السياسي.

أهداف الدراسة:

1- التعرف على مفهوم الديمقراطية التوافقية ومرتكزاتها وشروط نجاحها.

2- بيان تحديات تطبيق الديمقراطية التوافقية.

3- الكشف عن تأثير نموذج الديمقراطية التوافقية على الانقسام السياسي في ليبيا.

منهجية الدراسة.

نظرًا لطبيعة الموضوع وعلى اعتبار أن الديمقراطية التوافقية هي نمط من أنماط النظم السياسية فإن المقاربة الأمثل لتناول الموضوع هي نظرية النسق السياسي" اقتراب تحليل النظم" لأنها تساعد على فهم النظام السياسي ككل، وتسمح بالكشف عن العلاقة بين المدخلات "الانقسام السياسي والاجتماعي"، وهياكل السلطة "المؤسسات"، والمخرجات "نجاح أو فشل نموذج الديمقراطية التوافقية"، كم تم توظيف نظرية النخبة السياسية لتحليل قدرة النخبة السياسية الليبية على إدارة الانقسامات السياسية، ومدى التزامها بالثقافة التوافقية، وإدراكها لمخاطر استمرار الانقسام السياسي.

أهمية الدراســة:

تأتي أهمية البحث في تقديم دراسة علمية متخصصة في حقل دراسات المتعلقة بالنظام السياسي في ليبيا، وذلك لنقص الدراسات البحثية المتخصصة في هذا الحقل.

تقسيم الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول ماهية الديمقراطية التوافقية (المفهوم- المرتكزات -الشروط), ويتناول المبحث الثاني تحديات تطبيق الديمقراطية التوافقية, أما المبحث الثالث الانقسام السياسي الليبي في ضوء ترتيبات تقاسم السلطة التوافقي.

المبحث الأول ـ ماهيـــة الديمقراطية التوافقية ـ لمفهوم- المرتكزات – الشـــروط- :

تُعتـــبر الديمقراطية التوافقية أحد أنواع النظـــم الديمقراطية، ويتميز هذا النظام بعدم الاكتفاء بالأغلبية كمعيار وحيد للحكم بخلاف أنماط النظم الديمقراطية الأخـــرى، وأضافه معيار آخر هو التوافق الذي يتضمن إشراك الأقليات المنتخبة في الحكم، وهو نموذج من نماذج ممارسة السلطة في البلدان المتنوعة مجتمعياً غير متجانسة شعبياً كـ بلجيكا، والنمسا وسويسرا، وهولندا، وبعض الدول الإفريقية التي تعاني من تراجع في الوحدة الوطنية وتفاقم الأزمات السياسية؛ لذلك اعتبرت عملية إشراك جميع المكونات المجتمعية الأغلبية والأقلية في صنع القرار السياسي يعد وفق مؤيدي النموذج التوافقي بمثابة ضمانة لعدم الانزلاق في مواجهات وحروب أهلية(1).

أولا ـ مفهوم الديمقراطية التوافقية:

التعريف اللغـــــوي: الديمقراطية التوافقية (Consociational Democracy) مصطلح مكون من مفردتين، الديمقراطية مصطلح يوناني الأصل مركب من كلمتين يعنيان معا "حكم الشعب"(2)، أما التوافقية هي تعريب عن المفردة الانكليزية (Consociational) ولها مفردات مقاربة في معاجم اللغة العربية تشير الى المعنى نفسه، مثل (تجانس -اتساق - تكامل - مطابقة) (3)، والتوافق من الاتفاق وهو جعل الامر جمعا بعد تفرقه، أو بمعنى التقرب والتطابق قدر الإمكان، أو الكفاية والتناسب (4). يقال:" تَوَافَقَ القومُ في الأمر: ضد تخالفوا ، أي : تقاربوا تساعدوا اتفق الرجُلانِ على الشيء وفيه: ضدّ اختلفا، اي تقاربا واتحدا"(5).

التعريـف الاصـطلاحي : تجدر الإشارة إلى غياب الاجماع على تسمية محددة للديمقراطية التوافقية بين المختصون، فبينما يطلق العديد تسمية "الديمقراطية التوافقية"، كما هو الحال مع المفكر أرنت ليبهارت، إلا أن "جيرالد ليمبروخ" أطلق عليها تسمية مغايرة وهي "الديمقراطية النسبية "، ناهيك عن وجود تسميات أخرى لدى

بـــاحثين آخـــرين فـــأطلقوا عليهـــا:" الديمقراطيـــة التعاقديـــة، والديمقراطيـــة الاتفاقيـــة، والديمقراطية غير المسيسة، والديمقراطية الطائفية" (6).

قدّم المختصون العديد من التعاريف للديمقراطية التوافقية، فقد عرفها بعض فقهاء الديمقراطية في الغرب بأنها نوع من النظام السياسي باعتبارها جمعاً لوحدات مكونة لا تفقد هويتها عند الاندماج في شكل من اشكال الاتحاد. بينما ذهب "ليبهارت"(*) في تحديد مفهومها إلى تركيز على أربع خصائص هي: أولا:" الحكم من خلال ائتلاف واسع من النخبة السياسية ، ثانيا: حق النقد المتبادل. ثالثا: النسبية كمعيار اساسي للتمثيل السياسي. رابعا: درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع" (7).

أما "ليميروخ Lumirikh" فرجع بمفهوم الديمقراطية التوافقية إلى جوهرها باعتبارها استراتيجية في إدارة النزعات من خلال إشاعة الانسجام والتوافق والتعاون بين مختلف النخب السياسية بدل التنافس والاحتكام لحكم الأكثرية (8).

وفي السياقات العربية تدور التعاريف على نفس المنوال فقد، عُرّفت الديمقراطية التوافقية بأنها "توصيف حيادي لنمط معين من الأنظمة السياسية المنتشر عالميا في نوع معين من المجتمعات". في حين يذهب رأي آخر إلى تعريفها على أنها "نمط من أنماط الديمقراطية يتميز بعدم الاكتفاء بالأغلبية كمعيار وحيد للحكم، وأضافه معيار آخر هو التوافق الذي يتضمن إشراك الأقليات المنتخبة في الحكم (9).

ويمكننا اجمالاً تعريف الديمقراطية التوافقية بأنها آلية من آليات الحكم في حقل النظم السياسية تستند على اشراك جميع القوى الفاعلة (النخبة السياسية) المثلى لمكونات المجتمع بغض النظر عن حجمها السياسي_ أي على أساس مبدأ التمثيل النسبي في عملية صناعة القرار_ بغية تحقيق الاستقرار السياسي والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع.

نشـــــأة الديمقراطية التوافقية:

شكّلت بعض البلدان الأوروبيـــة ذات التنوع الاجتماعي مثل، سويســـرا وبلجيكا والنمسا وكندا الادبيات السياسية لنشأة مفهوم الديمقراطية التوافقية، وذلك بصدور أدبيات متعلقة بتلك البلدان الأوربية ذات التنوع الاجتماعي، لينتقل المفهوم إلى بعض بلدان العالم الثالث، التي تتميز بتنوعها الاجتماعي، يعد مفهوم الديمقراطية التوافقية من المفاهيم الوليدة حديثا، والذي يعود إلى العقد السادس من القرن العشرين (10)..

فقد جاءت نظرية التوافقية، مثل النظريات عن القومية، بعد التجربة وليس قبلها. واكتسبت هذه النظرية شكلها الملموس على يد مفكرين سياسيين بارزين منهم غيرهارد

ليمبروخ وغابرييل ألموند. وتناول دارسون كثر هذه التجربة، ويعد آرنت ليبهارت، أحد أبرز مفكري ودارسي الديمقراطية التوافقية (11).

انشغل تيار من المفكرين في الأدب الديمقراطي معني بدراسة التجربة الديمقراطية في الدول الأوروبية الصغيرة، التي تعتمد في بنيتها الاجتماعية على التعددية، حيث يضم هذا البناء عدد من الجماعات المتباينة دينيا ولغويا وطبقيا، ما قد يُفضي إلى العنف الجماعي وزعزعة الاستقرار السياسي، ومع ذلك، فإن هذه الدول تنعم بالاستقرار السياسي، وخلص هؤلاء الكتّاب بأن تحقيق الاستقرار السياسي والحفاظ عليه رغم حالة الانقسام الاجتماعي يكمن في تبني نظام حكم ديمقراطي أطلقوا عليه "الديمقراطية التوافقية"، ويحتل هذا النمط من نظم الحكم حيزا في الادب السياسي المقارن في الدول الأوروبية منذُ العقد السادس من القرن الماضي عندما نشر ليبهارت كتابه "الديمقراطية في المجتمعات المتعددة"، وبقيت حكرا على الأدب السياسي الغربي وما زالت الدول الأخرى، لا سيما في العالم العربي، تفتقد إلى الرصيد الكافي من الدراسة والبحث في هذا النمط من نظم الحكم (12).

ثانيا ـ مرتكزات الديمقراطية التوافقية:

ترتكز الديمقراطية التوافقية على أربعة مبادئ أساسية تجعلها تتفرد عن النظم السياسية الأخرى، ويمكن تحديد هذه المبادئ فيما يلي:

مبدأ الائتلاف الشـامل - Grand coalition: بمعنى وجود تكتل سياسي أو حكومي أو تحالف يضم مختلف شرائح المجتمع التعددي، من خلال حكومة ائتلافية شاملة، يعمل الجميع على إنجاحها بغية تحقيق الاستقرار السياسي. ويعد الركيزة الأساسية لنمط الحكم التوافقي (13) ومن الممكن أن يتخذ ذلك أشكالاً متنوعة، منها حكومة ائتلافية موسعة في النظام البرلماني، مجلس موسع أو لجنة موسعة ذات وظائف استشارية هامة، أو ائتلاف واسع للرئيس وسواه من كبار أصحاب المناصب العليا في نظام الحكم الرئاسي (14).

مبدأ الفيتو المتبادل - Mutual: هو حق لكل القطاعات المكونة للائتلاف الشامل، تستطيع الأقليات المشاركة في الائتلاف من خلاله أن تدافع عن مصالحها، لأن المشاركة لا تضمن الحماية السياسية الكاملة لهذه المصالح طالما إن القرارات تتخذ وفق قاعدة الأغلبية فيكون الفيتو حماية لهذه المصالح بالمقابل هناك خشية من هذا الحق بأنه سيؤدي إلى استبداد الأقلية، الأمر الذي يؤثر سلبا على التعاون النخبوي، فضلا عما يرافقه من عيوب تتعلق بعرقلة عملية اتخاذ القرارات وصعوبة حسم المسائل من خلال الإجماع (15).

- مبدأ التمثيل النسبي (Proportionality) في الوزارات والمؤسسات والانتخابات:
ترتبط هذه الخاصية بقاعدة النسبية في النظام الانتخابي أو على صعيد تشكيل الحكومة، أو تمثيل الاطراف في الوظيفة العمومية، اذ يقوم المبدأ في تجنب استحواذ الأكثرية على كل شيء، كما هو الحال في الديمقراطية التمثيلية إذ يمثل انحرافاً مهماً عن حكم الأكثرية (16). بالمقابل ينتقد اتخاذ النسبية كمعيار للتعيين في الإدارة الحكومية عن طريق منح الأولوية للانتساب لفئة محددة على حساب الكفاءة الفردية، بأنه سيكون بلا شك على حساب الفعالية الإدارية. ويرى بعضهم في النسبية أوراما تهدد النظام الديمقراطي لأنها تؤدي إلى تكاثر عدد الأحزاب، وهذا يضر بالأحزاب الحقيقية التي تمتلك قاعدة فعلية، ويحول العملية الديمقراطية إلى ممارسة شكلية تفتقر للجدية(17).
أما المبدأ الرابع فهو الاستقلال الفئوي والفدرالي حيث تحكم الأقلية نفسها في المنطقة التي تعني هذه الأقلية (18). فيما يخص الثقافة والهوية والتعليم والشؤون المحلية.

ثالثا ـ شـــروط نجاح الديمقراطية التوافقية :

يؤكد ليبهارت أن نجاح الديمقراطية التوافقية يعتمد بدرجة كبيرة على وجود تعاون فعّال بين النخب السياسية، رغم الانقسامات الاجتماعية والسياسية العميقة التي تميز المجتمعات المتعددة. ويرى أن على القادة السياسيين أن يقدموا مبدأ الوحدة الوطنية على خلافاتهم وأن يتمسكوا بالممارسة الديمقراطية كأساس للحكم، لأن هذا الالتزام المشترك هو ما يضمن استقرار النظام السياسي واستمراره. كما وضع ليبهارت شروطاً محددة لنجاح النموذج التوافقي، مثل وجود تقاليد سابقة للتوافق والتعاون بين النخب السياسية، بحيث تكون لديهم خبرة في إدارة الخلافات بطريقة سلمية وتشاركية وهو ما يعد عاملاً حاسما في نجاح النموذج التوافقي. كما يُعد توازن القوى بين مختلف الأطراف عاملاً مهماً لضمان عدم هيمنة فئة على أخرى. ويشير أيضاً إلى أن صِغر حجم الدولة يسهل عملية التوافق والتواصل بين المكونات المختلفة. أيضا وجود هوية وطنية جامعة لتجاوز الانقسامات الدينية أو العرقية، مع ضرورة احترام انعزال الطوائف وعدم فرض الاندماج القسري. وأخيراً، فإن وجود انقسامات متقاطعة تُعبّر عنها سياسياً يساهم في خلق توازن واستقرار داخل النموذج التوافقي (19).
تعتبر تقاليد التوافق بين النخبة الركيزة الاساسية في الديمقراطية التوافقية تقاس عن طريق مدى تعاون النخبة السياسية ضمن آليات التوافقية (20). وفي هذا الصدد يُوصي ليبهارت لنجاح أي توافقية بما يلي: اولا "قدرة النخب على استيعاب المصالح والمطالب المتباينة للثقافات الفرعية، ثانيا قدرة النخب على تجاوز الانقسامات والانضمام إلى جهد

مشترك مع نخب الثقافات الفرعية المُتنافسة، ثالثا تفاني النخب في الحفاظ على النظام، رابعا فهم وإدراك النخب لمخاطر التشرذم والانقسام السياسي" (21).

من ناحية أخرى يقول "ليمبروخ Lehmbruch" قد يُســـهم تخفيف أعباء السياسة الخارجية في استقرار الديمقراطية التوافقية، وهذا قد يُفسر سبب كون معظم الديمقراطيات التوافقية دولًا صغيرة. من الأمور ذات الأهمية الخاصة ملاحظة أن جميع الديمقراطيات التوافقية من بين الدول الأصغر. تنتمي سويسرا والنمسا وبلجيكا وهولندا من حيث المساحة إلى أصغر ست دول من بين الدول الأوروبية السبع والعشرين، ومن حيث عدد السكان إلى أصغر ست عشرة دولة. هناك العديد من المتغيرات المتداخلة (الداخلية والخارجية) ذات الصلة، والتي تعمل بتركيبات مختلفة تمامًا، مما يُتيح لنا التوصل إلى علاقة معقدة بين الحجم والتوافقية. ويضيف أيضا، يجب في مواقف تاريخية معينة (مثل الأزمات السياسية)، توافر ظروف محددة تدفع النخب المتنافسة في النظام السياسي إلى اختيار استراتيجية توافقية"(22). أي : أن نجاح الديمقراطية التوافقية رهين بتوفر جملة من الظروف والشروط والمتطلبات.

الجدير بذكر أن منظـــري الديمقراطية التوافقية لديهم فكرة محددة عن الدولة وهي الفكرة التي تستند على تصور "ماكس فيبر" أي فكرة الدولة التي لديها كمية كبيرة من الاستقلالية عن المجتمع وتملك القدرة على تحصيل الضرائب من المجتمع من أجل المصلحة العامة، هذا التصور الثابت عن الدولة لا يتوفر في البيئات المختلفة (23). على هذا الأساس يمكن القول إن أدبيات الديمقراطية التوافقية تفترض نموذج الدولة "الفيبيرية" المحددة لنجاح النمط التوافقي، أي أن هذا الافتراض يعتبر شرط أساسي لنجاح الديمقراطية التوافقية، وبالتالي يمكن تفسير لماذا نجحت التوافقية في الدول الأوروبية بينما فشلت في سياق العربي لبنان والعراق وليبيا مثال علي ذلك، خلاصة القول هي أن الدولة ليست ثابتة في البيئات المختلفة، على سبيل المثال الدولة في سويسرا ليست هي الدولة نفسها في ليبيا.

المبحث الثانـــي ــ تحديات تطبيق الديمقراطية التوافقية:

أظهرت التجارب التطبيقية للديمقراطية التوافقية في عدد من الدول، خصوصاً في العالم العربي، أنها تواجه العديد من والتحديات، سواء على الصعيد النظري أو العملي. فبينما يعتبرها أنصارها وسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز التعايش بين المكونات المجتمعية، يرى معارضوها أنها تُنتج حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فعلى المستوى السياسي، يؤدي نظام التوافق إلى صعوبة

التوصل إلى اتفاقات حول السياسات العامة، مما يفضي إلى الجمود في العمل التشريعي والتنفيذي، وبالتالي إلى زعزعة الاستقرار السياسي. أما على الصعيد الاقتصادي، فإن طبيعة النظام التوافقي تفتح المجال أمام الفساد والتحالفات المشبوهة بين النخب السياسية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى نتائج سلبية تمس الاقتصاد الوطني وتعيق التنمية المستدامة. (24).

وفي ســـياق التحديات الاقتصادية يوضح أحد الباحثين كيف استعملت النخب ما بعد الحرب في لبنان الصيغة التوافقية من أجل إنتاج ثروة لنفسها، حيث يقول: "توافقية النظام سمحت لاستعمال الدولة من أجل انتاج ثروات للنخب، أي انتاج ثروات عن طريق افتكاك من الناس رأس مالهم، كما أن التوافقية السياسية سمحت للنخب ما بعد الحرب استعمال الاقتصاد السياسي للدولة لإنتاج طبقات وُسّطه زبائيّنية من خلال التوظيف في الدولة ومن خلال محو العلاقة بين العام والخاص" (25).

أما على المستوى المجتمعي، فإنّ الصراعات على المستوى السياسي تنعكس بصورة سلبيّة على المجتمع بصفة عامة، لأنها تدفع في الغالب إلى تزايد احتمالات التفتت إلى أطياف وتكوينات جهوية وعرقية وقبلية، وارتفاع وتيرة الخلافات المناطقية والمطالب الانفصالية التي قد تصل إلى درجة من الاحتراب والعنف بين مختلف التكوينات المجتمعية.

عموما يمكن اجمال تحديات تطبيق الديمقراطية التوافقية في أربع تحديات رئيسية هي: "تحدي الأغلبية المجتمعية والأغلبية السياسية، وتحدي بناء الهوية الوطنية والمواطنة، وتحدي بناء الدولة المحاصصة وتعطيل القرار، وتحدي الجبر والاختيار"(26). ومن خلال التجربة والواقع والملاحظة في ليبيا يمكن إضافة تحدي التدخل الخارجي.

أولاً ـ تحدي الأغلبية المجتمعية والأغلبية السياسية:

فكــرة الديمقراطية في جوهرها هي "حكم الأغلبية"، أي: أنها "الأغلبية السياسية" ليست "الأغلبيـــة المجتمعية"، هناك فرق شاســـع بين مفهومي الأغلبية السياسية والأغلبية المجتمعية، فالأغلبية السياسية هي أغلبية أفقيه تمتد على مساحة الوطن بكل اتجاهاته، فهي أغلبية أحزاب لها قواعد ومناصرين من مختلف شرائح ومكونات المجتمع، فبالتالي هي أغلبية أفكار وبرامج سياسية، أما الأغلبية المجتمعية فهي أغلبية عمودية تقسم المجتمع إلى أساس العلاقات الأولية والانتماءات الطائفية والاثنية، والعرقية والجهوية، على هذا الأساس فإن الأغلبية المجتمعية تناقض جوهر فكرة

الديمقراطية الأصلية، وبنظر الي التجارب الناجحة في التوافقية في البلدان الأوروبية، فإن الأغلبية المجتمعية قد تم تجاوزها في تلك المجتمعات من خلال التركيز على قيم المواطنة والولاء للوطن والتساوي القانوني والسياسي في حقوق وواجبات المواطنين جميعاً أمام القانون، دون النظر إلى الخلفية الاجتماعية والدينية والطائفية(27)، قبل حتى ان يُطبق عمليا النموذج التوافقي لتقاسم السلطة في هذه البلدان، وهذا ما يمكن تفسير به نجاح تلك التجارب الأوروبية في مقابل فشل النموذج التوافقي في السياق العربي والتي مازالت الكثير من الدول العربية في مرحلة نشوء وتأسيس الدولة والعلاقة بين الفرد والدولة والمجتمع والدولة لم تنضج بعد.

يوضح باسل صلّوخ من خلال دراساته المقارنة هذه الجزئية المفصلية في فهم إشكاليات النموذج التوافقي في العالم العربي فيقول:" سياق نشوء الدولة مر بمسار طويل قبل تطبيق نموذج الديمقراطية التوافقية في أوروبا عكس التجارب خارجها، على سبيل المثال سويسرا نشأة كدولة قبل مئة عام من ظهور النظام السياسي فيها والذي قرر بعد ذلك "ليبهارت" أن يطلق علية نظام توافقي، أيضا الانقسامات الاجتماعية في الدول الأوروبية عابرة للطوائف، وعلاقة الفرد بالدولة وعلاقة المجتمع بالدولة وتأطيرها سياسيا لم يكن مبنيا على أحزاب دينية أو اثنية أو مناطقية ، أي على المستوي المجتمع المدني كان هناك تشكيلات سياسية عابرة للمناطق والطوائف والاثنيات"(28).هذا هو الفرق الجوهري الذي يجب أن يؤخذ في الحسبان عند دراسة نموذج الديمقراطية التوافقية في البيئات المختلفة.

ثانيا ـ تحدي بناء الهوية الوطنية والمواطنة:

تُظهر التجربة التوافقية إشكالية عميقة تتعلق بتأثيرها السلبي على بناء الهوية الوطنية وتكريس تغييب مفهوم المواطنة، وهما الركيزتان الأساسيتان لبناء الدولة الحديثة. فبينما تقوم الهوية الوطنية على شعور عام بالانتماء المشترك الذي يتجاوز الولاءات الضيقة للجماعات العرقية أو الطائفية، نجد أن الديمقراطية التوافقية تُعيد إحياء هذه الانتماءات الفرعية وتجعلها محوراً للعملية السياسية. وبدلاً من أن تُذيب الفوارق وتُعزز الانتماء الوطني الواحد، تؤدي إلى تمزيق الهوية الوطنية بين ولاءات متعددة ومتصارعة، مما يخلق حالة من الغموض بين المجالين الاجتماعي والسياسي، ويُفضي ذلك إلى تراجع الإحساس بالهوية الوطنية الجامعة وانحسار مفهوم المواطنة الفاعلة (29).

ثالثا ـ تحدي بناء الدولة المحاصصة وتعطيل القرار:

تتجلى إحدى أبرز إشكاليات الديمقراطية التوافقية في مسألة المحاصصة وتعطيل

عملية اتخاذ القرار داخل مؤسسات الدولة، وخصوصاً في المجالس التشريعية. ففي هذا النظام، لا يُنظر إلى النائب كونه ممثلاً للأمة جمعاء، بل يُمثّل جماعته العرقية أو الطائفية أو الجهوية أو القبلية، مما يجعل قراراته خاضعة لمصالح مكوّنه الخاص لا للمصلحة العامة. كما لا تُتخذ القرارات على أساس الأغلبية العددية، بل عبر توافقات بين زعماء الجماعات وتوازن القوى فيما بينهم. هذا الشرط التوافقي في التشريع يتحول إلى آلية معطلة للقرارات البرلمانية، ويُضعف الدور الرقابي للمؤسسة التشريعية (30). وبالتالي، تُصاب الحياة السياسية بالجمود، إذ يؤدي حق النقض المتبادل بين السلطات إلى شلل تشريعي وتنفيذي، مما يجعل التقدم السياسي في مثل هذه الأنظمة أمراً بالغ الصعوبة وشبه مستحيل في بعض الحالات (31)، ونتيجة لذلك يصبح البناء المؤسسي للدولة بناء هشا وعرضة لخطر الصراعات والتجاذبات، فضلا عن غلبة معايير الانتماء الاجتماعي على معيار الكفاءة في اختيار المسؤولين وتوظيف العاملين في قطاعات الدولة المختلفة (32). في النهاية يُحفز هذا الوضع على عدم الاستقرار والمواجهة بين الأقليات العرقية والنخب السياسية والأحزاب السياسية (33).

رابعا ـ تحدي الجبر والاختيار:

تأتي إشكالية الجبر والاختيار التي ترتبط بطبيعة المجتمع المدني، حيث تتعامل الديمقراطية التوافقية مع المجتمع المدني ليس بصورة الاستقلالية والطوعية وحرية الاختيار، بل تُحلّ محلّها شكلا من أشكال الجبر وذلك لأنها تتأسس على العلاقات الأوّلية والانتماءات الاجتماعية، وتنظر إلى الفرد بوصفه عضوا في جماعة عرقية أو طائفية أو قبلية أو جهوية وهي استتباعا لذلك قوالب جبرية مفروضة على الفرد تلغي حريته في الاختيار وقدرته على الانضمام أو الانسحاب وهذا يلغي عمليا المجتمع المدني فلا وجود لمجتمع مدني دون حرية الاختيار، إذ إنّ المجتمع المدني الذي تؤسس له الديمقراطية التوافقية هو مجتمع جبري ورأسي تعوزه الاستقلالية والطوعية وحرية والاختيار(34).

خامسا ـ تحدي التدخل الخارجـــــــــي:

من خلال واقع التجربة في السياق الليبي يمكننا إضافة إشكالية التدخل الخارجي، حيث تُعدّ التوافقية استراتيجية لتسوية النزاعات الدولية (وقد تُفرض من الخارج) (35). يـرى أحد الباحثين أن الديمقراطية التوافقية لا تصلح في النظم الجمهورية لأنها تتحول إلى محاصصة جهوية وعرقية وطائفية، وهكذا يصبح النظام التوافقي مدخل للتدخل الخارجي، لأن النظام ضعيف ومكون من العديد من الأطراف وهذه الأطراف تستعين

بالخارج لتقوية مراكزها، ومن ثم يصبح التدخل الخارجي مشروع، وبالتالي ما كان محظورا في الدولة ذات السيادة يصبح مستساغ في النظام التوافقي. كما أنَّ نظام تقاسم السلطة التوافقي يفتح الباب أمام تحويل الدولة الى دولة وصاية، لأن الأطراف المحلية في الأنظمة الجمهورية في غالب لا يصلون إلى اتفاق في القضايا الكبرى، وحتى القضايا الصغرة لا تستطيع هذه الأنظمة حلها، وعندما لا تستطيع الأطراف المحلية حل مشاكلها، تكون بحاجة إلى وصي خارجي لحسم الخلافات (36).

هذا ما حدث ويحدث في ليبيا وشواهد كثيرة لدرجة يصعب حصرها، وأقرب مثال على ذلك هو أزمة اقتحام مصرف ليبيا المركزي في أغسطس عام 2024، عندما وصلت الأطراف الليبية إلى طريق مسدود تدخلت البعثة الأممية في ليبيا لجمع ممثلي مجلس النواب، ومجلس الدولة، للتوافق علي محافظ جديد لمصرف ليبيا المركزي.

إن الديمقراطية التوافقية لم تؤدي للحكم الرشيد، بل انتجت طبقة حاكمة ضمنت لنفسها مقاعد في السلطة عملت بكل جهد على تعزيز الانقسام وعلى إبقاء هذا النظام في المجتمع، لأن هذه النخبة موجودة في هذا النظام من خلال هذا الانقسام وليس من خلال الوحدة، وتحت حجة الانقسام تبقي هذه النخبة، وبالتالي يحدث الجمود والشلل، وكأنه النظام التوافقي يعمل على خلق طبقة تتوافق فيما بينها على الافساد والعمالة للخارج! أي كل طرف ينحسب على جهة ما خارجية ويتحصل على النفوذ ومن ثم يتم تفكيك أسس الدولة (37). في بعض الأحيان وخصوصا فيما يتعلق بليبيا يمكننا القول إن الصيغة التوافقية لتقاسم السلطة تُلاءم الخارج أكثر ما تُلاءم متطلبات واحتياجات وطبيعة الداخل الليبي.

تتجلى بوضوح إشكاليات تطبيق النموذج التوافقي في الأمثلة الواقعية، التجربة "اللبنانية -العراقية" حيث يحفز تقاسم السلطة التوافقي في لبنان ما بعد الحرب والعراق ما بعد الغزو الأنماط الطائفية والعرقية للتعبئة السياسية والهوية، ويخدم المصالح الاقتصادية السياسية للنخبة، ويشجع على الخلل المؤسسي. في لبنان، تعمل مجموعة معقدة من الممارسات المؤسسية والزبائنية والخطابية على إعادة إنتاج الهويات الطائفية على حساب الهويات البديلة العابرة للطوائف. وبالمثل، في العراق ما بعد الغزو، يُنظّم نظام المحاصصة الطائفية سيئ السمعة الوصول إلى موارد الدولة والمناصب العامة والتعبئة السياسية على أسس عرقية طائفية في كل من لبنان والعراق، استعمرت النخب السياسية الطائفية المؤسسات العامة وحولتها إلى أرخبيلات ضخمة من شبكات الزبائنية و"معاقل الامتياز" المحصنة ضد صنع السياسات العقلانية. من خلال ربط الوصول

إلى موارد الدولة بالأحزاب التي تؤكد الهويات الطائفية والإثنية، تعمل النخب السياسية على تقوية أساليب التعبئة العرقية الطائفية مع تحييد التهديدات من الجماعات المعارضة التي تدافع عن الهويات العابرة للطوائف والمصالح الطبقية...، وتؤدي إلى ما يطلق عليه دودج في مساهمته "الفساد المعتمد بشكل منهجي" "تقوض مؤسسات الدولة البيروقراطية"، وبالتالي تدمر مؤسسات الدولة من خلال تحويلها إلى منصات زبائنية (38).

يُطلق هنا "بوجاردز ,Bogaards " جرس إنذار فيقول: " تُعدّ حالة العراق بمثابة قصة تحذيرية للمجتمعات المنقسمة التي تبحث عن مؤسسات تعزز الديمقراطية والسلم الاجتماعي" (39). من المفارقات إذن أن الترتيبات التوافقية في لبنان والعراق بعد الحرب قوضت احتمالية "الدولة" التي يعتبرها التوافقيون شرطًا أساسيًا لنجاح تقاسم السلطة في الأماكن المنقسمة وما بعد الحرب (40).

ويضيف "حلوي ,Halawi": "لقد أنتج تقاسم السلطة التوافقي في لبنان سياسات شبيهة بالكارتل، مع مجموعة صغيرة من النخب الطائفية غالبًا ما تكون متزوجة من نخب الأعمال وتتشارك معهم تحتكر امتيازات الدولة والاقتصاد. في هذه الحالة، تتلاعب مجموعة معقدة من الممارسات المؤسسية والزبائنية والخطابية بالهويات الطائفية وتعيد إنتاجها لدعم مصالح الطبقة، والنتيجة هي ما وصفه جون ناجل في مساهمته في هذه الميزة الخاصة بـ "زومبي تقاسم السلطة"، حيث يؤدي تقاسم السلطة إلى ركود الدولة، مع الاستمرار في إدامة نفسه من خلال الولاءات الزبائنية"(41).

المبحث الثالث ـ الانقسام السياسي الليبي في ضوء ترتيبات تقاسم السلطة التوافقي:

في سياق البحث عن أسباب الانقسام السياسي بعد 2011 يرى كل من: ,Şefkatli Fatma Elif and Gözde Şahin (2022) (42). و، Loschi, C (2023) (43). و، Sawani, Yahia M (2024) (44). أن انتخابات عام 2012م-2014م، لم تؤدي لحل الازمة السياسية والمؤسسية، بل فاقمت هذه الانتخابات التحديات وزادت حدت العنف وخلقت أزمة شرعية أدت إلى الانقسام. وبعد ما تفاقم الوضع وتفرع من الانقسام السياسي انقسام مؤسسي وأصبحت النَخب الليبية تتنازع على الشرعية عقب انتخابات عام 2014م، دعا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في سبتمبر2015م إلى إنشاء "حكومة الوفاق الوطني" بشكل عاجل، ونتيجة للمفاوضات بين المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب، تم توقيع "الاتفاق السياسي الليبي" في 17 ديسمبر 2015م، وتم تشكيل

حكومة الوفاق الوطني، والجدير بذكر هنا أن الحالة الليبية شكلت مفارقة، فالأمم المتحدة تقليديا اعتمدت وجهة النظر التي مفادها أنها لا تملك السلطة للاعتراف بدولة جديدة أو حكومة جديدة. ولكن في ليبيا، تحركت الأمم المتحدة خارج المألوف ولم تلعب دورا فعالا في تشكيل هذه الحكومة فحسب، بل عملت أيضا على ضمان اعتراف الدول الأخرى بها (45). سعى اتفاق الصخيرات لإنهاء الانقسام في ليبيا، كما يمثل هذا الاتفاق نمطاً لاتفاقيات السلام التي تتعامل مع الصراع الليبي، باعتباره تعبيراً عن القوى المتقاتلة عبر انقسام السطلة، دون وجود رؤية شاملة للتعامل مع المعضلات البنيوية التي سببت الصراع (46).

لم ينجح الاتفاق الذي ترعاه الأمم المتحدة في إحياء العملية السياسية المتعثرة منذ العام 2014م (47). نصّت الاتفاقية النهائية على بقاء مجلس النواب في طبرق، وإنشاء مجلس أعلى للدولة وتشكيل حكومة وفاق وطني، مع الالتزام بإجراء انتخابات خلال عام واحد من التوقيع. وقد كان الهدف الأساسي من هذه التسوية إنهاء حالة الانقسام السياسي المتمثلة في وجود سلطتين متنافستين، إحداهما في طرابلس والأخرى في طبرق. إلا أن الواقع أثبت أن الاتفاق لم يُنهِ الأزمة بل فاقمها، حيث أدى إلى مزيد من التوتر والصراع بين الأطراف. كما أن الهيكلية المؤسسية التي نصت عليها الاتفاقية جعلت تنفيذها أمراً بالغ الصعوبة، إذ وُضع مجلس الرئاسة — وهو هيئة جماعية كبيرة يترأسها رئيس معين — في مرتبة أدنى من مجلس النواب وفقاً للمواد من الثانية حتى الحادية عشرة، حيث إن وجود رئيس وأربعة نواب يتمتع كلٌ منهم بحق النقض، إلى جانب عدد من الأعضاء الآخرين داخل مجلس الرئاسة، جعل هذا المجلس عاجزاً عن أداء مهامه بفاعلية، وهو ما أثار انتقادات واسعة من المعارضين للاتفاق السياسي الليبي.

وفي اتفاق جنيف لعام 2021م، تم تعديل هيكلة المجلس الرئاسي ليضم ثلاثة أعضاء فقط يمثلون الأقاليم الليبية التاريخية، مع احتفاظهم جميعاً بحق النقض بحيث تُتخذ القرارات وفق قاعدة التوافق والإجماع الكامل بين الأعضاء. كما نصّ الاتفاق على فصل الحكومة عن المجلس الرئاسي، في محاولة لإيجاد توازن مؤسسي أفضل وضمان وضوح الصلاحيات بين الطرفين، إلا أن استمرار شرط الإجماع جعل آلية اتخاذ القرار بطيئة ومقيدة بالفيتو الداخلي بين الأعضاء.

من الناحية التشريعية، ينص الاتفاق السياسي لعام 2015م على أن مجلس النواب هو "السلطة التشريعية للدولة خلال الفترة الانتقالية" (المادة 12)، ويجب على هذا المجلس

أيضًا منح الثقة أو حجبها عن حكومة الوفاق الوطني، ويعتمد الميزانية العامة ويمارس الرقابة على السلطة التنفيذية (المادة 13)، ويعين (بعد التشاور مع مجلس الدولة) محافظ مصرف ليبيا المركزي والنائب العام ورئيس المحكمة العليا (المادة 15). وتستمر ولاية مجلس النواب حتى انعقاد أول جلسة للسلطة التشريعية وفقًا للدستور الليبي (المادة 18)، وفي الواقع لا أحد يعرف ما إذا كان ضمن إطار نظام برلماني أو رئاسي أو مختلط.

ومن الجوانب الأخرى التي تُصعّب تطبيق الاتفاق السياسي إنشاء المجلس الأعلى للدولة، فرغم أن المادة 19 من الاتفاق السياسي تنص على أنه أعلى جمعية استشارية للدولة، فإن إنشاء هذا المجلس، والصلاحيات الممنوحة له تتقارب مع نظام المجلسين. هذا النظام بحد ذاته معيار جيد للمؤسسات الديمقراطية، في الواقع جميع الديمقراطيات الكبرى لديها أنظمة ثنائية المجلسين "متوازنة" إلى حد ما، ومع ذلك فإن هذا النظام في الوقت نفسه يتصور ديمقراطيات توافقية سلمية ومستقرة. في الحالة الليبية المجتمع أبعد ما يكون عن السلم، والتوافق غائب بين النخب السياسية في شرق البلاد وغربها، وبهذا المعنى، فإن إنشاء المجلس الأعلى للدولة، وهو جزء من نظام المجلسين يُعقّد عملية التحول الديمقراطي أكثر بدلاً من تسهيلها.

يُمكن تصوّر أن التعيينات التوافقية لمحافظ البنك المركزي، وكذلك رئيس وأعضاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، ورئيس ديوان المحاسبة، ومدير ديوان المحاسبة، ورئيس هيئة الرقابة الإدارية، ورئيس المحكمة العليا، والنائب العام للدولة، ستُثير حتمًا مشاكل خطيرة، وتُصبح مصدرًا لصراع لا ينتهي، وشللٍ للمؤسسات، وتنشأ هذه المشاكل الحالية والمستقبلية من إسناد صلاحيات إلى المجلس الأعلى للدولة تتجاوز وظيفته الاستشارية، وفي هذا الصدد تنص المادة 15 على وجوب "توافق" المؤسستين بشأن تعيين رؤساء الإدارات المختلفة، ويعني مفهوم التوافق بحكم الواقع بالضرورة تكافؤًا في السلطة بين المجلسين، وهو ما ينطبق على "الثنائية التشريعية المتوازنة" المعمول بها في النظام السياسي السويسري، والنظام السياسي الألماني، والنظام السياسي الأمريكي، وفي حالة الاتفاق السياسي الليبي هناك تناقض بين الدور الاستشاري والالتزام بالتشاور والتوصل إلى توافق في الآراء، والذي من شأنه، أن يجعل من ليبيا نظاماً ثنائي المجلس "متوازناً". إن المجلس الأعلى للدولة هو العامل المفاقم لهذه الأزمة (48).

يرى أحد الباحثين أن اتفاق الصخيرات جاء ليعمِّق الخلافات ويؤسِّس للانقسام السياسي والجهوي، ويُمكِّن فقط بعض القوى الجهوية والسياسية الناتجة عن فبراير، التي تسعى للتموضع في الحالة الليبية كأمر واقع لا يمكن تجاوزه وتحتمي باتفاق الصخيرات أو انتخابات المؤتمر العام وانتخابات مجلس النواب وهيئة الدستور لتصبح هذه الطبقة السياسية الوصية على الحالة الليبية كما حصل في لبنان بعد اتفاق الطائف وفي العراق بعد الغزو الأميركي، وتتنازع الشرعية فيما بينها (49).

وفي هذا السياق يقدم "جيسون باك" نقدًا حادًا للهوس العام "بالتسوية السياسية في ليبيا"، والذي أخفى بفعالية التركيز المنهجي للثروة والقوة الاقتصادية، وهذا أحد أعراض تقاسم السلطة التوافقي في جميع أنحاء المنطقة، هذا الجانب التأديبي والقمعي للتوافقية في العالم العربي، بهياكلها وعملياتها الإقصائية، ينتمي إلى نفس الظاهرة المضادة للثورة التي نشهدها حاليًا في القمع واسع النطاق الذي تم حشده ضد المتظاهرين العراقيين واللبنانيين المناهضين للطائفية، تستبعد هياكل الدولة التوافقية سلبيًا الطبقات الدنيا من أي مشاركة ذات معنى في الحياة الاقتصادية والسياسية، وتجعل الدولة الحد الأدنى من المشاركة السياسية والوصول إلى الموارد مشروطًا بالتخلي عن الهويات الطبقية ما بعد الطائفية أو العابرة للطوائف لصالح تصور متجانس للطائفة، ثم تمنع بشكل نشط ظهور بديل أكثر شمولاً في شكل في بعض الأحيان تعبئة واسعة النطاق عبر الطوائف ومعادية لها من خلال القمع والإكراه، إلى جانب أساليب أكثر دهاءً من الاستقطاب والاحتواء، لا يمكن فهم هذه الصراعات النشطة والسلبية بشكل كامل إلا في علاقتها ببعضها البعض، فهي تنتمي إلى الثورة المضادة، والتي هي جزء لا يتجزأ من ترتيبات تقاسم السلطة التوافقية في العالم العربي"(50).

وبما أن التوافقية تكرس الانتماءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة كما أسلفنا سابقا، كان من المستحيل إزالة النزعة القبلية من الإدارة الليبية، حيث وضع الإداريون أنفسهم على أسس قبلية (51). يمكن القول إن الولاءات الفرعية ما دون الوطنية تشكل نواة الصراعات الداخلية في ليبيا، وسيكون ترسيخها، أو كونها أساسًا للتحالف بين الهويات المتضاربة، مساويًا لاستمرار عدم الاستقرار وحكم الديكتاتوريات الصغيرة في هذا البلد (52).

إن تصورات النخبة السياسية الليبية للحل والتسوية السياسية في غالب الأحيان ترتبط بالرغبة في الحصول على الامتيازات والمصالح الشخصية والفئوية، حيث غابت الرؤى الوطنية التي تعتمد غايات الأمن القومي الليبي في ابعاده الشاملة. يمكن القول إن

مسارات التسوية دائماً كانت ترتكز على تقاسم السلطة والنقود والثروة. غير أن الملاحظ أن مجلس الأعلى للدولة كجهة استشارية مقرها طرابلس وهو أحد عناصر التسوية لا يتسق في مبادراته وسلوكياته مع حكومة الوحدة الوطنية ولا المجلس الرئاسي الذي يفتقر إلى الفاعلية الرئيسية الذي تؤهله للعب دور حيوي في المشهد الليبي، فكل ما تقوم به هذه الأطراف أنها تعتمد أسلوب التكتيك والمراوغة وإطالة أمد الأزمة حتى تستمر المؤسسات والأجهزة التي أصبحت تعاني أزمة الشرعية (53).

ترى ماجدة الفلاح عضو المجلس الأعلى للدولة إن تبني نفس الآلية في التعامل مع الأزمة، ترحيل المشكلة، وإعادة تقاسم السلطة بين الأطراف المتصارعة وبنفس المعايير، المحاصصة، المناطقية، والقبلية، والمدن، أي الصراع من أجل المال والنفوذ، يؤدي إلى المزيد من الفساد واهدار المال العام بسبب غياب الرقابة والمحاسبة. أن حل الأزمة الليبية لا يكمن في تقاسم السلطة، وترحيل الإشكالات، بل يستلزم طرح الإشكاليات الرئيسية على طاولة الحوار بين الليبيين (54).

يتضح من خلال التجارب الفاشلة في السياق العربي أن التحليلات واسعة النطاق للطائفية في المنطقة العربية خاطئة في الغالب، وغالبًا ما تؤدي إلى وصفات سياسية، مثل الديمقراطية التوافقية، التي تستند إلى تشخيص خاطئ (55).

يمكن أجمالا القول أن المبرَّر الأساسي لتبنّي نموذج الديمقراطية التوافقية هو وجود صراعات وانقسامات مجتمعية متجذرة وعميقة تفصل أبناء الشعب عن بعضهم ولا سبيل لتعايش السلمي بينهم في إطار دولة واحدة إلا بتطبيق نموذج الديمقراطية التوافقية، هذا المبرّر لا ينطبق على الحالة الليبية، حيث أن الانقسامات الاجتماعية كما يتصوّرها أو يسوق لها بعض النخبة السياسية والاجتماعية الليبية ليست عميقة ومتجذرة في المجتمع، ورغم اختلافات قبلية وجهوية وعرقية، إلا أن الليبيون يعيش اغلبهم في المدن على اختلاف تكويناتهم ولا تقف الاختلافات عائقا أمام اختلاطهم وتزاوجهم الأمر الذى أدّى إلى خلق مجتمع أكثر تجانسًا ممّا يرغب البعض في الاعتراف به، المشكلة ليست في الانقسامات الاجتماعية في المجتمع الليبي ؛ بل من يذكي ويؤجج ويوظف هذه الانقسامات، وقد اثبتت الشواهد والوقاع أن النخبة السياسية التي تتمترس خلف تقاسم السلطة التوافقي هي من تُعمق وتُدير وتُكرس هذه الانقسامات لتبقى في السلطة.

كما أن نجاح النموذج التوافقي في أي دولة يتطلب وجود نخبة سياسية وطنية تتحلى بالحكمة وتدرك خطورة الانقسام السياسي، غير أن التجربة الليبية تُظهر غياب مثل هذه النخبة القادرة على قيادة البلاد نحو التوافق والوحدة الوطنية. فبدلاً من أن تكون النخب

السياسية في ليبيا قوة دافعة نحو التماسك الاجتماعي والتعايش السياسي، أصبحت عاملاً مسبباً لتأجيج الانقسامات وتعميق الصراعات، حيث توظف هذه النخب الخلافات القائمة لضمان بقائها في السلطة، مما جعلها أكثر تطرفاً وإقصائية من الجماعات التي تدّعي تمثيلها. وبناءً على ذلك، يتضح أن الشروط الأساسية لتطبيق الديمقراطية التوافقية غير متوافرة في الحالة الليبية، إذ لا توجد انقسامات مجتمعية عميقة تُبرر اعتماد هذا النموذج، وحتى إن وسلمنا جدلاً بوجود بهذه الانقسامات العميقة، فإن النخبة السياسية لا تمتلك القدرات والمؤهلات اللازمة لإنجاح التجربة. هذا فضلا عن غياب الدولة الممثلة في مؤسسات بالمعنى الحقيقي كما يشترطها منظري النموذج التوافقي. لذلك، فإن استمرار تطبيق النظام التوافقي لن يؤدي إلا إلى إعادة إنتاج الأزمات ذاتها التي عاشتها ليبيا سابقاً، بل وربما تفاقم الإشكاليات التي واجهتها أنظمة توافقية في بلدان أخرى. (56).

الخاتمـــــة :

من خلال استعراض مفهوم الديمقراطية التوافقية ومبادئها وشروط نجاحها وأيضا إشكاليات تطبيقها، يتبين أن نجاح النظرية التوافقية في بعض الدول الأوروبية لا يعني بالضرورة نجاحها في البيئات المختلفة، وهذا ما اثبته التجربة في السياق العربي والليبي تحديدا، ذلك لأن النموذج التوافقي يتطلب ظروف وشروط معينه ويفترض وجود دولة مستقلة عن المجتمع تملك مؤسسات راسخة وفق تصور منظري الديمقراطية التوافقية، وهذا ما تفتقده ليبيا التي تمر بمرحلة بناء وتأسيس الدولة، بالإضافة إلى غياب تقاليد التوافق لدي النخبة الليبية وهي التي تتحمل العبء الأكبر في نجاح هذا النموذج كما بينا سابقا، بل الشواهد والوقاع تقول إن الإشكالية تنبع من النخبة السياسية الليبية نفسها التي تسعى إلى الوصول إلى السلطة على حساب بناء الدولة، يتجلى بوضوح في ليبيا أن ترتيبات تقاسم السلطة التوافقي لم تؤدي إلى معالجة الانقسام السياسي، بل عمقت من هذا الانقسام، وزادت حدة التدخلات الخارجية، وسمحت هذه الترتيبات التوافقية لنخبة محددة باستغلال موارد الدولة وتكوين ثروات طائلة على حساب المجتمع، مما أدى لتفشي الفساد المالي والإداري وزعزعت الاستقرار السياسي، خلاصة القول أن الاستمرار في انتهاج نهج تقاسم السلطة التوافقي في ظل الديمقراطية التوافقية يُهدد الوحدة الوطنية، ويعمق من أزمة الهوية الوطنية المتفاقمة، ويخلق الازمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وسيعيد تكرار الفشل الذي شاهدنا بشكل أكثر قسوة علي ليبيا والليبيين. في هذا السياق يقول **ألبرت أينشتاين**: "الجنون هو فعل نفس الشيء مرارًا وتكرارًا وتوقع نتائج مختلفة".

النتائـــــــــــج:

1. على افتراض أن المجتمع الليبي منقسم بشدة، وهو ما يُبرّر اللجوء لنموذج التوافقي، فإن الشرط الأساسي المتمثل في وجود النخب السياسية تملك الصفات المطلوبة لنجاح هذا النموذج غير موجودة في المشهد السياسي ليبي الحالي.

2. إن وجود دولة كشرط أساسي لنجاح النموذج التوافقي، كما تفترضها أدبيات الديمقراطية التوافقية، غائب في الحالة الليبية، فمن المعروف أن ليبيا تواجه أزمات بناء الدولة بشكل متزامن، وهذا ما يستدعي التساؤل: هل خبراء الأمم المتحدة والنخبة السياسية الليبية تُدرك أسس وشروط هذا النموذج وتعلم ماذا تفعل؟ أم تعوزهم الخبرة والمعرفة اللازمة في أدبيات علم السياسة؟

3. إن ترتيبات تقاسم السلطة التوافقي عمقت من الانقسام السياسي بدلا من معالجته يتجلى ذلك بوضوح من خلال تفاقم وتعقيد هذا الانقسام واستمراره بصورة أصبحت تُهدد كيان الدولة الليبية.

4. تجربة في ليبيا تؤكد أن النخبة السياسية لم تسعى لبناء الدولة، وهي الأولوية بنسبة للبلد، بل دائما كانت تسعي لتقاسم السلطة والثروة والنفوذ، عبر استغلال ترتيبات تقاسم السلطة التوافقي.

5. إن تقاسم السلطة التوافقي بين النخب السياسية الليبية كرس وعمق من أزمات بناء الدولة التي تواجهها ليبيا الآن بشكل متزامن بدلا من المساهمة في معالجتها.

6. سمحت ترتيبات تقاسم السلطة التوافقي لنخبة سياسية محددة من استغلال موارد الدولة لنتاج ثروات هائلة لنفسها على حساب الدولة والمجتمع.

7. فتح تقاسم السلطة التوافقي الباب للفساد السياسي والمالي والإداري وعطل الأجهزة السيادية الرقابية مما جعل البلاد تنافس على التراتيب الاولى من بين البلدان الأكثر فسادا في العالم.

8. من خلال التجربة في ليبيا يمكن القول إن النموذج التوافقي الذي ترعاه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يلائم الخارج ولا يخدم المصلحة الوطنية الليبية، وبالتالي يعتبر هذا النموذج في الحالة الليبية مدخل لتفاقم التدخل الخارجي.

9. إن النموذج التوافقي المتبع في ليبيا عمق من أزمة الهوية الوطنية المتفاقمة باعتباره يكرس المحاصصة الجهوية والمناطقية من خلال اعتماده على مفهوم الأغلبية الاجتماعية بدلا من مفهوم الأغلبية السياسية.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

الهوامـــــــش:

1. أبو جاموس، نبهان، "الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على إدارة التنوع الاثني"، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 24 - السنة الثانية عشر (2020).
2. أبو جاموس، نبهان،، "الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على إدارة التنوع الاثني, مرجع السابق.
3. الشيخ، سعد، "الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على الأداء السياسي للنظام السياسي العراقي بعد عام 2005"،ط1, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا / برلين، (2022)، ص،14.
4. عبيد، وآخرون، "التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية: دراسة مقارنة. "مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية مجلد 8، عدد 3، (2016)، ص، 463.
5. معلوف، لويس، "المنجد في اللغة والأدب والعلوم"، المطبعة الكاثوليكية بيروت، (1908) ص، 911.
6. أبو جاموس، نبهان، "الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على إدارة التنوع الاثني ,مرجع سابق.
7. عبيد، وأخرون، "التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية: دراسة مقارنة",مرجع سابق، ص،463- 464.
8. فيروز، بومية عائشة، "الديمقراطية التوافقية وأثرها على الاستقرار السياسي - دراسة حالة لبنان "، رسالة ماجستير منشورة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة احمد دراية أدرار، سنة الجامعية (2018-2019)، (ص،4،3).
9. عبيد، وآخرون، "التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية: دراسة مقارنة",المرجع السابق، ص،464.
10. عياد، محمد سمير، "الديمقراطية التوافقية"، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد1، العدد 1 ، (2013)، ص، 270.
11. الأنباري، شاكر، "الديمقراطية التوافقية (مفهومها ونماذجها)" عن كتاب الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد الأرنت ليبهارت، التحرير والاشراف اللغوي: حسين بن حمزة,ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية, – بيروت- لبنان,اربيل-العراق، (2007)، ص، 6.
12. عياد، محمد سمير،"الديمقراطية التوافقية, المرجع السابق نفسه، ص،270.
13. عبد الله، علي سفيان. "دور التوافق السياسي في بناء أنظمة الحكم: لبنان والعراق أنموذجا." مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد27، (2022)، ص 240. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/1283068
14. الأنباري، شاكر، "الديمقراطية التوافقية (مفهومها ونماذجها)"، مرجع سابق، ص،5.
15. عياد، محمد سمير، "الديمقراطية التوافقية" مرجع سابق، ص، 272.
16. الشيخ سعد، "الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على الأداء السياسي للنظام السياسي العراقي بعد عام 2005"، مرجع سابق، ص،21.
17. عبيد، وآخرون، "التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية: دراسة مقارنة",مرجع سابق، ص، 474.

18. أبـو جـاموس، نبهـان، "الديمقراطيـة التوافقيـة وانعكاسـاتها علـى إدارة التنـوع الاثنـي"، مرجع سابق.
19. بوقاعدة، التوفيق، "الديمقراطية التوافقية وأبعادها"، مجلة دفاتر البحوث العلمية، عدد 8، (2016)، ص،110-111.
20. الشيخ، سـعد، "الديمقراطيـة التوافقيـة وانعكاسـها علـى الأداء السياسـي للنظـام السياسـي العراقي بعد عام 2005"،مرجع سابق. ص، 37.
21. Delirpoor, Pirooz. "The Challenges of Rebuilding a Strong State in Libya: Confessionalism and Consociationalism." Political Studies of Islamic World 9, no. 4 (2020): 41–58 (pp. 45–46).
22. Lehmbruch, Gerhard. "Consociational Democracy in the International System." European Journal of Political Research 3 (1975): 377–391 (pp. 377–380).
23. صلّوخ، باسل، "سيمينار: الدولة التوافقية في لبنان"، المركز العربي، الأربعاء 3 تشرين الثاني / نوفمبر (2021)، محاضرة منشورة عبر موقع اليوتيوب تم المشاهدة بتاريخ 2025/4/26، الساعة 9:00 مساء للمزيد انظر الرابط: https://www.youtube.com/live/-GofFX0_8H0
24. المغربـي، زاهـي، "الديمقراطيـة التوافقيـة سـبيلا للتعـايش السياسـي فـي ليبيـا"، العـيش المشترك في ليبيا وفي مجـالات جغرافيـة أخـرى، أعمـال النـدوة الدوليـة المنعقدة بمؤسسـة الأرشـيف الوطني التونسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة تونس،(2016)، ص،102.
25. صلّوخ، باسل، "سيمينار: الدولة التوافقية في لبنان"، مرجع سابق.
26. المغربـي، زاهـي، "الديمقراطيـة التوافقيـة سـبيلا للتعـايش السياسـي فـي ليبيـا"، مرجـع السابق، ص،102-103.
27. أبـو جـاموس، نبهـان، "الديمقراطيـة التوافقيـة وانعكاسـاتها علـى إدارة التنـوع الاثنـي"، مرجع سابق.
28. صلّوخ، باسل، "سيمينار: "الدولة التوافقية في لبنان"، مرجع سابق.
29. المغربي، زاهي "الديمقراطية التوافقية سبيلا للتعايش السياسي في ليبيا"، مرجـع سـابق، ص،103.
30. المرجع نفسه، ص،104.
31. Ibrahim, Hamid.'Convocational Democracies: Political Stability and External Intervention". Tripoli: Libyan Organization of Policies & Strategies, 2016 (p.17). http://www.researchgate.net/public/3157805
32. المغربي، زاهي، الديمقراطية التوافقية سبيلا للتعايش السياسي في ليبيا ",مرجع السـابق، ص، 104
33. Ibrahim, Hamid. "Convocational Democracies: Political Stability and External Intervention". (2016), (p. 17).
34. المغربي، زاهي، الديمقراطية التوافقية سبيلا للتعايش السياسـي فـي ليبيـا,مرجع السـابق، ص،104-105.
35. Lehmbruch, Gerhard. "Consociational Democracy in the International System." (1975), p. 377.

36. المودع، عبد الناصر "الديمقراطية التوافقية الدستورية: اليمن أنموذجا"، منتدى الفكر العربي، 2020/09/16، تم المشاهدة بتاريخ: 2025/5/4، محاضرة منشورة عبر الرابطhttps://www.youtube.com/watch?v=afKXa6QBZT8

37. المرجع نفسه.

38. Salloukh, Bassel F. "Consociational Power-Sharing in the Arab World: A Critical Stocktaking." Studies in Ethnicity and Nationalism 20, no. 2 (2020): 100–108 (pp. 103–104).

39. Bogaards, Matthijs. "Iraq's Constitution of 2005: The Case Against Consociationalism 'Light.'" Ethnopolitics 20, no. 2 (2021): 186–202 (p. 196). https://doi.org/10.1080/17449057.2019.1654200 .

40. Salloukh, Consociational Power-Sharing in the Arab World, 104.

41. Halawi, Ibrahim. "Consociational Power-Sharing in the Arab World as Counter-Revolution." Studies in Ethnicity and Nationalism 20, no. 2 (2020): 128–136 (p. 132). https://doi.org/10.1111/SENA.12328.

42. Şefkatli, Fatma Elif, and Gözde Şahin. "The Effects of the Elections Held During the Civil War on the Nation Building Process: An Evaluation of the 2014 Parliamentary Elections in Libya." Ortadoğu Etütleri 14, no. 1 (2022): 31–48. https://doi.org/10.47932/ortetut.1125616.

43. Loschi, Chiara. "From Ballots to Bullets." In State-Building in Libya: Integrating Diversities, Traditions and Citizenship, 342–352 (pp. 342–352). London: Routledge eBooks, 2023. https://doi.org/10.4324/9781003185628-30.https://doi.org/10.4324/9781003185628-30 .

44. Sawani, Yahia M. "Elections in Divided and Conflict-Affected Countries: A Case Study of Post-Conflict Libya." Georgetown Journal of International Affairs 25, no. 1 (2024): 53–60. https://doi.org/10.1353/gia.2024.a934886 .

45. Taşdemir, Fatih. "Uluslararası Hukuk Perspektifinden 2011 Sonrası Dönemde Libya'da De Facto Rejim ve Yeni Hükümetin Tanınması Sorunu." Uyuşmazlık Mahkemesi Dergisi 8, no. 16 (2020): 375–405 (pp. 394–395). https://doi.org/10.18771/MDERGI.848437 .

46. السويحلي، مرفت، "الحوارات الليبية آفاق التسوية وإمكانية التوافق الوطني (2014-2023م)"، ماجستير غير منشورة، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية قسم العلوم السياسية,الأكاديمية الليبية للدراسات العليا – مصراتة,(2025)، ص،2.

47. صلاح، خليل "الفواعل في الأزمة الليبية وجهود التسوية السياسية"، مركز الناطور للدراسات والأبحاث 01/04/2018، تاريخ الدخول: 2025/4/30، مقالة الكترونية منشورة عبر الرابط :https://natourcenters.com/

48. Moncef Djaziri," Libya: the Deadlock in Reaching a Political Agreement and the Problems Posed by the Democratic Transition." that is part of our monography State-Building in Libya. Integrating Diversities, Traditions and Citizenship .9 September 2017

تم الاطلاع بتاريخ: 2025/5/2, مقالة منشورة عبر الرابط: https://www.resetdoc.org/story/libya-deadlock-reaching-political-agreement-problems-posed-democratic-transition/

49. القريتلي، إسماعيل، "المحركات الداخلية للأزمة الليبية"، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، 04/02/2020، ص،6، تاريخ الدخول 2025/4/30، مقالة الإلكترونية منشورة عبر الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4558.

50. Halawi, Ibrahim. "Consociational Power-Sharing in the Arab World as Counter-Revolution." Studies in Ethnicity and Nationalism 20, no. 2 (2020): 128–136 (p. 132). https://doi.org/10.1111/SENA.12328

51. .Ahmed Elhudairi and Hüseyin Isiksal, "Analysis of Libya's Insecurity: The Examination of Violence in Five Libyan Cities," International Journal of Social Sciences and Management 10, no. 2 (2023): p. 44, https://doi.org/10.3126/ijssm.v10i2.54484 .

52. Parisa Delirpoor, "The Challenges of Rebuilding a Strong State in Libya: Confessionalism and Consociationalism," Political Studies of Islamic World 9, no. 4 (2020): p. 54-58.

53. الحار، عبد الوهاب، "واقع المشهد السياسي الليبي: المسارات والسياسات"، مجلة العلاقات الدولية، أغسطس 21, (2023)، آخر تحديث: سبتمبر 20, 2023، ص، 13،11،10، تم الدخول بتاريخ: 2025/4/30، مقالة منشورة عبر الرابط: https://irajournal.academy /

54.الفلاح، ماجدة، "المشهد السياسي الليبي: أفاق التسوية ومرتكزات الحل"، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 02/11/2023، تاريخ الدخول 2025/4/29، مقالة الالكترونية منشورة عبر الرابط: https://mediterraneancss.uk/2023/11/02/the-libyan-political-scene/

55.Natália N. C. Calfat, "The Frailties of Lebanese Democracy: Outcomes and Limits of the Confessional Framework", Contexto Internacional 40, no. 2 (2018): p,287, https://doi.org/10.1590/S0102-8529.2018400200002

56. المغربي، زاهي، "الديمقراطية التوافقية سبيلا للتعايش السياسي في ليبيا، مرجع سابق، ص ص ص,5-6 -7.

* الباحث الهولندي آرنت ليبهارت ولد عام 1937 في هولندا. تخصص ليبهارات في السياسات المقارنة، ألف وحرر عشرات الكتب، بما فيها كتابه المهم: "الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد". إذ من خلال بحثه الموسع عن الديمقراطية التوافقية ووجوهها العديدة، ومناقشة آراء باحثين آخرين اعتمد على تشريح عميق، ودقيق، لمجتمعات بعينها، وتجارب حدثت ضمن فترات زمنية محددة، واستطاع عبر ذلك التشريح إشادة ما يشبه النظرية حول هذا النمط من الديمقراطيات. انظر: شاكر الأنباري، "الديمقراطية التوافقية (مفهومها ونماذجها)" (عن كتاب الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد الأرنت ليبهارت)، التحرير والاشراف اللغوي: حسين بن حمزة، معهد الدراسات الاستراتيجية – العراق. / بغداد - أربيل – بيروت، الطبعة الأولى 2007.